علاقة التموين بالشئون الزراعية

عمال الزراعة : إن الأجر الحاضر الشائع للعامل فى الحقل لا يتفق ومستوى أسعار المعيشة للمأكل والملبس ، وإن حاله لا يسر ، ويقضى الواجب الإنسانى أن نتدارك أمر هذا العامل الذى تدين لجهوده البلاد والزراعة خاصة .

ولذلك فإن رفع أجره الشائع بنسبة ٣٠ ٪ بحيث لا يقل عن خمسين مليما فى اليوم كحد أدنى أقل ما ينتظر ويجب . وتحقيقاً لذلك أرى أن تقوم الحكومة بدعاية واسعة النطاق بين كبار الملاك ومتوسطيهم فى الوقت الذى تخطو فيه من جانبها بخطوة عملية وهى إعطاء المثل بزيادة أجور العمال فى مزارعها الخاصة .

وأن يحتسب فى مقاولات الحكومة كذلك رفع مستوى أجور العامل إلى الحد المعقول على أن يكون تنفيذ هذا الأجر شرطاً أساسياً فى شروط المقاولين .

ولا شك أن ما ننتظره من حكومتنا الحاضرة فى العمل على إنصاف المنتجين بتحقيق الأسعار المجزية لحاصلاتهم فى وقته المناسب سيكون من خير الضمانات لنجاح دعايتها فى رفع أجور عمال الزراعة .

هذا فيما يختص برفع الأجور للمساعدة فى ضمان الغذاء الضرورى فضلا عن الاتفاق مع شركة مصر للغزل والنسيج والشركة الأهلية للغزل — على صنع المقادير الكافية من الملابس الرخيصة اللازمة لهم — وتنظيم توزيعها وبيعها بالسعر المعتدل وبذلك نضمن له الحصول على ملبسه .

تصريف ما يزيد من الحاصلات الزراعية عن حاجة البلاد : قاسى المنتج المصرى من تصريف حاصلاته إبان الحرب القائمة نتائج التدخل الحكومى بعد فوات الوقت .

وإن لنا كبير الثقة أن توفق حكومتنا الحاضرة إلى تصريف الحاصلات بالأسعار المناسبة فى وقتها المناسب . وبفضلها ينجو المنتج من الوقوع فى المتاعب الماضية .

لذلك سأتناول تصريف الزائد عن الحاصلات من حبوب وقطن كل على حدة .

تصريف الحبوب : عندما صدر قانون تحديد المساحة القطنية لعام ١٩٤٢ بعد تعديله رغبة فى ضمان تموين البلاد بكفايتها من الحبوب ، كان من الحكمة أن يلتزم جانب التشاؤم فى تقدير الحاصلات ، وبالفعل احتسب محصول الشامى والذرة الرفيعة بعجز ٣٠ ٪ عن متوسط المحاصيل المذكورة فى الخمس سنوات الأخيرة باعتبار عدم التسميد إطلاقاً ، وبعجز ١٧ ٪ فى القمح على أساس نصف تسميد .

ولما كان الواقع أن الشامى والذرة الرفيعة سيسمدان بجانب من الأسمدة الكيمائية والسباخ البلدى . فضلا عن أنه قد تصادف ظروف طبيعية ملائمة لجودة الإنتاج تعوض النقص المحتمل من عدم التسميد أو تزيد كما حدث فى بعض السنوات .

لذلك أصبح من المرجح أن يأتى محصول الحبوب بزيادة عن حاجة استهلاك البلاد . ويقينى أن الآونة الحاضرة هى أنسب الأوقات للاتفاق على تصريف الزيادة المحتملة من الحاصلات ، ولنا من الماضى خير عظة فى ضرورة الوصول إلى حل المسائل فى أوقاتها المناسبة بدلا من الانتظار حتى نضج المحصول حيث قد يصبح مركزنا داخل نطاق زيادة العرض على الطلب ، وإن تصريح الحليفة الخاص بشراء القمح الزائد ، وهو من جانب واحد فرصة مناسبة للوصول إلى مشترى ما يزيد عن الحاجة من جميع الحاصلات بالأسعار المجزية ، واستبدال تصريح من جانب واحد باتفاق بين الحليفتين يصون مصالح المنتج المصرى ، وبالتالى يدعم المركز الاقتصادى للبلاد .

تصريف قطن سنة ١٩٤٢ : إن تأخير اتفاق الحكومة السابقة على مشترى قطن سنة ١٩٤١ بعد نضج المحصول والصعوبات التى لاقتها فى الاكتتاب لقرض القطن وتصريحها الرسمى أخيراً من عدم استعداد الحليفة لمشترى قطن سنة ١٩٤٢ مع سبق صدور تصريح من جانب الحليفة لمشترى مالا يزيد عن خمسة ملايين من القناطير .

كل هذا يدعونا أن نبادر للاتفاق مع الحليفة قبل فوات الوقت على المشترى وعلى أن نصل إلى تحديد سعر المشترى فى ميعاد لا يتجاوز أول يوليو سنة ١٩٤٢ مع ملاحظة أن المحصول المنتظر بعد التحديد الأخير للمساحة القطنية سوف لا يزيد عن أربعة ملايين قنطار .

ملاحظات عن بعض شئون التموين : ١ — الإحصاء الدقيق ٢ — التدخل الحكومى ٣ — استيراد الأسمدة الكيماوية بالقدر الكافى . .

الإحصاء الدقيق : إن البت فى كثير من شئون التموين الهامة يقتضى الرجوع إلى الإحصاء ، ومن ثم أصبح للاحصاء الدقيق أهميته وعلى الأخص فى وقت الحروب.

والإحصاء الزراعى الدقيق يستلزم معرفة حقيقة مساحة الحاصلات الزراعية وغلة الفدان لكل منها ، ووزارة الزراعة تستند فى تقدير محصول القطن إلى مسح مقدار القطن مساحة فعلية من الطبيعة بمعرفة مصلحة المساحة ، أما فى حالة الحبوب فتقدر مساحتها بالرجوع إلى كشوف تحرر بمعرفة صيارف البلاد ، وذلك حتى العام الماضى . أما فى العام الحالى فعدل هذا النظام بأمر عسكرى مستند إلى تبليغ الزراع عن مساحاتهم وكشوف من دلالى المساحة بالقرى ، وعمل جشنى بنسبة ٥٪ بمعرفة مصلحة المساحة ، ولا شك أن هذا التعديل لا يؤدى إلى مساحة دقيقة ، وإنى أقترح أن تقوم مصلحة المساحة بمسح أراضى الحاصلات الشتوية فى نفس الوقت الذى تمسح فيه زراعة القطن دون تكاليف جديدة تذكر ، ولا يبقى بعد ذلك إلا الحاصلات النيلية ومحصول الأرز وبعض الحاصلات الصيفية ، وهذه يمكن مسحها فعلا بمعرفة مصلحة المساحة دفعة أخرى . وأن نفقات هذا العمل لا تعد كثيرة بجانب ما ينتظر من فوائده .

وأهمية معرفة مساحة المحاصيل المختلفة على وجه الدقة لا تقتصر على معرفة مقدار هذه المحاصيل فحسب ، بل تمكن الحكومة من ضبط الشئون الاقتصادية الزراعية كتوزيع الأسمدة الكيماوية فى الوقت الحاضر توزيعاً عادلا ودقيقاً فضلا عن تكييف الاقتصاد الزراعى فى الوقت المناسب حسبما تقتضيه مصلحة البلاد تبعاً للتطورات العالمية وسيترتب على دقة المساحة الوصول إلى تقدير صحيح ما أمكن لمختلف الحاصلات.

التدخل الحكومى : قد ترى الحكومة ضمن سياستها ضرورة التدخل مشترية فى محاصيل الحبوب ، وفى هذه الحالة نقترح أن يترك تنفيذ هذا التدخل على أيدى البنوك والتجار المؤتمنين والموثوق بهم فى مقابل ربح زهيد لهم نظير خبرتهم بهذه الشئون ودرايتهم بما يلزم للتخزين وشروط الاستلام ، وما إلى ذلك على أن يكون

هؤلاء مسئولين أمام الحكومة عن الصفقات التى يعقدونها . وفى هذه الطريقة ضمان لعدم إرهاقها بهذه الشئون التجارية وتجنبها التعرض للخسارة التى قد تنشأ من هذا التدخل إذا ترك تنفيذها للهيئات الحكومية ، ولنا فى نظام لجنة مشترى القطن أكبر شاهد ومبرر للأخذ به .

استيراد الأسمدة الكيماوية بالقدر الكافى : أثبتت التجارب ماهية استخدام الأسمدة الكيماوية فى زيادة الإنتاج الزراعى وبالتالى تقليل نفقاته ، وإذا أضفنا إلى هذه زيادة صعوبة النقل البحرى أمام الحليفة وما تقتضيه مصلحتها فى أن تصبح مصر مصدر تغذية الشرق الأوسط بالحبوب . كل هذه العوامل تجعل من مصلحة الحليفة أن تتعاون معنا فى تسهيل استيراد الأسمدة الكيماوية بالقدر الكافى ، وبذلك نوفق إلى المساعدة على تخفيض مستوى المعيشة ، وإلى ضمان كفايتنا من الحبوب ، بل وإلى تصديرها .

شلبى صاروفيم